



## في هذا العدد

# لبنان و"النعمة المفقودة"

من اقوال الامام علي المأثورة "الصحة والامان نعمتان مجهولتان". الآن، وبالأسف، يفقد لبنان الوطن شيئا فشيئا نعمة الصحة، التي تنسحب على الواقع الصحي واستعصاءاته وتزداد تعقيدا مع تفاقم الازمة الاقتصادية والمالية التي اعقت القطاع والمرضى وكلاهما على حق في الشكوى. لكليهما ما يبرر مواقفهما. فالقدرة الشرائية للمواطن والمداخيل صارتا اثرا بعد عين، والمستشفيات وقطاع الادوية اللذان تشوب اداءهما التباسات كثيرة ماضيا وحاضرا لا يستطيعان الاستمرار في ظل التدحرج الاقتصادي.

القطاع الصحي في لبنان يدق ناقوس الخطر، ويطلق صافرة الانذار فيما الساسة والمعيون يتناكبون على جنس الملائكة في وقت بلغ القهر على مداخل بعض المستشفيات والصيديات مدها الاقصى. كل هذا يحصل والمجتمع الدولي والجهات العالمية يتركان لبنان يغرق في دوامة من الازمات هي الاخطر على امتداد تاريخي لبنان القديم والحديث.

تنشطر ازمة القطاع الصحي الى قسمين:

الاول يتعلق بالمواطن الذي لا يملك مالا لشراء جزء كبير ومهم جدا من الخدمات الطبية، في ظل فقدانه لشبكة امان صحي متماسكة قادرة على مواكبة الانهيار الكبير الذي نعيشه. وهذا الكلام يشمل الهيئات الضامنة الرسمية، وتلك العاملة في مجال القطاع الخاص.

اما الثاني فيتصل بالمستشفيات التي تواجه ازمة تتمثل في نقص الادوات والمعدات والمستلزمات الطبية للقيام بالفحوص المخبرية وتشخيص الامراض، ما دفع معظم المستشفيات الى الامتناع عن تقديم خدمات صحية عدة . ما يزيد الأمور مأساوية هو هجرة الطواقم الطبية والتمريضية التي تتصاعد اعدادها مع تصاعد تعقيدات الأزمة التي بدأت منذ سنتين ولم يجد اللبنانيون ما يوقف الانهيار على الاقل، اذا كان مستحيلا التعافي حاليا لاسباب بنيوية تتصل بالاقتصاد اللبناني.

ما يسري على المستشفيات، يسري ايضا على قطاع المستلزمات الطبية الذي يعاني من ازمة تتمثل بتوقف الغالبية من الشركات عن الاستيراد وسط تعقيدات ثلاثية يتداخل في تركيبها كل من وزارة الصحة ونقابة مستوردي المستلزمات الطبية وارتفاع سعر الدولار في الوقت الذي تبذل فيه وزارة الصحة العامة ما تستطيع من جهود في مواجهة "كارتيلات" الاحتكار .

اضافة الى ما تعانیه معظم المختبرات الطبية من نقص في المستلزمات المخبرية، تتفاقم ازمة الادوية المفقودة التي تثقل بكاھلها المواطن الذي يسعى الى ايجاد ولو علبه واحدة من دوائه الضروري وغالبا يضطر الى اخذ البديل اذا توافر. وقد اصبح همّ اللبنانيين القادمين من الخارج شراء ما تيسر لهم من ادوية لتأمينها لأهلهم، عدا عن المساعدات التي تصل من حكومات صديقة او جمعيات دولية، بعدما طاولت الازمة الامراض السرطانية والمزمنة. والاكثر خطورة ان البنك الدولي حذر من أن الازمة الاقتصادية في لبنان لا افق لنهايتها.

يعيش اللبنانيون واقعا طبييا مريرا ينذر بكارثة انسانية لا سيما وان الموت على ابواب المستشفيات اصبح حقيقة، وهناك الكثير من الاحداث المؤلمة والثابتة في هذا المجال. وشيئا فشيئا، يغادر اطباء بلدهم الذي لطالما كان "مستشفى الشرق"، والخوف ان يصبح القطاع الصحي من دون اطباء وممرضين وممرضات بعدما سجلت خلال السنة الماضية هجرة المئات بسبب الضائقة الاقتصادية الأسوأ في تاريخ البلد.

المقلق في هذه الظاهرة ليست الارقام في ذاتها، بقدر ما هي الفئة العمرية "التي يعوّل عليها في القطاع الاستشفائي" وفق نقابة اطباء لبنان في بيروت، اذ ان اعمار غالبية المهاجرين تتراوح ما بين 35 و55 عاما. اي من الفئة العمرية الشبابية، اي في مطلع مسيرتهم المهنية، ويمثلون مختلف الاختصاصات ومنهم من لا يزال عازبا، عدا عن سفر قسم لا بأس به من اصحاب الاسماء العريقة وذوي الخبرة والاختصاص.

"الامن العام"